ملخص البحث: التشغيل القسري للمفاهيم السياسية المعاصرة في الخطاب الإسلامي؛ مراجعة منهجية وتقويم ابستمولوجي

بعد اتصال المجتمعات الإسلامية بالثقافة الغربية، وتمظهر أغلب الدول العربية بمظهر الدولة الوطنية الحديثة، استشعر كثير من الباحثين الإسلاميين ضرورة مُقَاربة الموضوعات السياسية وِفَاقًا لـمُتَطلبات الحداثة الفكرية، وذلك من خلال تشغيل المفاهيم السياسية ذات الـمُتَصَوَّرَاتِ الحديثة، وإعادة توطينها في الخطاب الإسلامي.

وتَتَنزَّلُ هذه المداخلة ضِمْنَ سَعْيٍ ابستمولوجيّ لـمُعاينة هذا النوع من التشغيل، ومُعَايَرة نظامه الفكري والمعرفي، مع التمثيل ببعض النَّماذج الـمُفْصِحَة عن غَرَضِ البحث، والكاشفة عن مقاصده وَمَرامِيه.

ويُواجهنا في سبيل تحقيق هذه الغاية الأسئلة الآتية:

- ماهي الـمُسَوِّغَات الابستمولوجية الـمُؤَسِّسَة لهذا النوع من الاستعارة ؟ هل هي عمل منهجي سليم؟ أم أنها لا تعدو أن تكون عملاً تركيبيًا تلفيقيًا syncretism ؟

- ما طبيعة النتائج التي يُحيل إليها هذا النوع من التشغيل؟ هل هي مقبولة معرفيًا ومتماسكة منطقيًا ومتطابقة تاريخيًا ؟
- وهل تملك هذه المفاهيم المنقولة الفاعلية الإجرائية في منظومة الخطاب الإسلامي؟

وللإجابة عن هذه الاستفهامات المنهجية سارت المداخلة وفق طَرِيقٍ ثُنَائِيٍّ المسلك، انطلق من رصد أسباب ومثارات هذا الاقتباس، وانتهي باستجلاء أهم مستويات الغلط الابستمولوجي فيه.

وقد استند البحث على أربع مفروضات أساسية، وهي:

– ضرورة ارتباط موضوع التبيئة المفاهيمية بـ « المنهج ».

– تحيّز المفاهيم السياسية الغربية للإطار القيمي والنسق المعرفي التي انبثقت منه.

– ضرورة « الاقتباس المفاهيمي » في بناء العلوم والمعارف.

– افتراض التقابل على جهة التضاد بين النظام السياسي الإسلامي، والنظام السياسي الغربي، فيما يتعلق بعنصر « الدّين ».

أما المقاربة المنهجبة التي لاءمت طبيعة البحث، وانتهضت لاستيفاء مقاصده المرسومة، فهي « ابستمولوجيا المفاهيم » (l epstemologie du concept) التي تعمل على مرافقة عملية

التشغيل المفاهيمي، بغرض فحص كيفية الانتقال المفاهيمي، وشروطه، وعوائقه، ونتائجه.

هذا، وقد انتهى جهد المعالجة إلى إحصاء جملة من العوائق الابستمولوجية التي رافقت مساعي الاحتواء والتوطين المفاهيمي للموضوعات السياسة في الدراسات الإسلامية، وهي كالآتي:

أولاً– المستوى المرجعي، ويتلخص في القول بأنَّ نجاح عملية التبيئة المفاهيمية مشروط بوجود كيانات مفاهيمية مرجعية داخل مجال التداول الإسلامي، تُقَابِل على جهة التقاوم ما ينتجه الحقل الدلالي الأصلي.

ثانيًا– المستوى البنائي، ومفاده: أنَّ الوحدات المصطلحية إذا ما دَلَّتْ على مفاهيم مختلفة استوجب لها ذلك أن تستقل بجهازها المصطلحي، الذي يُعَبِّر عن هويتها الفكرية ومرجعيتها الحضارية.

ثالثًا– المستوى المصطلحي، ويتلخص في ضرورة إزالة الصّفة المصطلحية (déterminologisation) عن المفهوم المنقول، وذلك من خلال تفكيكه، ثم إعادة استدماجه في الخطاب الإسلامي بما ينسجم مع متطلبات التصورات الإسلامية.

رابعًا- المستوى الموضوعي، ومعناه: ضرورة التفريق بين المعنى الوظيفي والمعنى البنائي.

وفي الأخير دعت الورقة إلى ضرورة تفعيل القول الابستمولوجي في نقد أقلمة المفاهيم السياسية، كما أكدت على أهمية بناء المفاهيم السياسية الإسلامية من خلال المصطلح الخاص والوظيفي، بعيداً عن عقدة التقايس مع الغرب ومنطلقاته الفكرية والفلسفية.